

رسالة الجرافات

جيف هالبر

في أبريل ٢٠٠٢ عملت الجرافات المجرزة الضخمة من نوع كاتربيلار D-9 لمدة ثلاثة أيام لتدمير أكثر من ٣٠٠ منزل في قلب مخيم جنين المكتظ بالسكان.

إن المعلومات المتعلقة بتدمير المنازل في الضفة الغربية مليئة بالمشاكل والسبب عدم وجود وكالات دولية تعمل بانتظام في هذا المجال، بالإضافة إلى صعوبة الوصول للمنظمات الإسرائيلية، وعدم مصداقية المعلومات التي يصدرها الجيش الإسرائيلي.

لقد تسببت بلدية القدس في وجود نقص حاد في المساكن من خلال مصادرة الأراضي، وعرقلة عملية الإعداد لبرامج تخطيط المدن للأحياء الفلسطينية، وحظر تصاريح البناء، ويضطر الكثير من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية للبناء بدون تصاريح، ليجدوا أن وزارة الداخلية والبلدية قامت بتدمير منازلهم، وبعد أن يضطروا إلى الانتقال إلى السكن خارج المدينة، فهم يفقدون حق إقامتهم في القدس ويتم إبعادهم عن المدينة للأبد.

لقد قضى نور الدين دوميري ٢٨ عاماً وهو يعمل في الإدارة المدنية الإسرائيلية كضابط شرطة في القدس، ولديه وسام كبير ورف مليء بالتقدير لخدمته المتفانية. وفي أبريل ٢٠٠٣، بعد مرور شهرين على تقاعده، تم تدمير منزله الذي أنفق عليه كل مدخراته طوال الحياة وقرض مالي، فهو لم يحصل على تصريح لبناء منزله الذي بناه لأنه لم يتحمل نفقات الرسوم المطلوبة التي تقدر بمبلغ ٢٠ ألف دولار أمريكي. وكان رئيسه القديم في العمل على رأس الفريق الذي حضر لهدم منزله. وقد قام ببناء منزل آيل للسقوط مكون من غرفتين وسقفه من الصفيح وسط حطام منزله القديم لكي يحصل هو وعائلته على مكان يقيموا فيه، ولا يزال يدين بقيمة القرض الذي حصل عليه لمنزله الأول ويدين بغرامة بقيمة ٥٠ دولار أمريكي لكل متر مربع في منزله القديم - وهي رسوم التدمير التي تحصلها البلدية. وهناك أمر بهدم محل سكنه الجديد، وهو عاجز عن توكيل محام لأن وظيفته الجديدة كحارس أمن ذات أجر متدني جداً. ولقد قضى جل تاريخه المهني مع منظمة يهودية حتى النخاع، وهي إدارة شرطة القدس. فإذا كانت هذه الطريقة هي التي تتبعها إسرائيل في التعامل مع من يتعاونون معها، فما بال أولئك الذين يقاومونها؟

يعكس تدمير المنازل رفض إسرائيل للاعتراف بوجود شعب آخر يقطن البلاد له مطالبه وحقوقه الشرعية الخاصة به.

وتشكل السياسة الإسرائيلية لتدمير المنازل الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الكلية للتشريد التي أدت إلى طرد ٨٠٪ من الفلسطينيين من الأراضي التي أصبحت معروفة الآن بإسرائيل؛ ويعيش نصف العدد الكلي للسكان الفلسطينيين (القاطنين في المناطق المحتلة) محتجزين في وطن مقطوع الأوصال، بينما يستمر ملايين اللاجئين في العيش في وهن وضعف في المخيمات، بينما يجد «عرب إسرائيل» - المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل - أن وضعهم يتعرض للخطر بازدياد.

وبعد سنة ١٩٦٧ جرى تنفيذ عملية - ورسالة - التشريد عبر الخط الأخضر في المناطق المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، ودمرت الجرافات الإسرائيلية أكثر من ١١ ألف منزل فلسطيني منذ عام ١٩٦٧.

• تم تدمير ٢٠٠٠ منزل على الأقل عقب حرب ١٩٦٧ - بما فيها أربع قرى كاملة في منطقة اللطرون (المعروفة الآن باسم «حديقة كندا») وحارة المغربي أمام الحائط الغربي.

• في عام ١٩٧١ أمر آرييل شارون بتدمير ٢٠٠٠ منزل في مخيمات اللاجئين في غزة تدميراً كاملاً.

• تم تدمير ٢٠٠٠ منزلاً على الأقل في سياق إجراءات قمع الانتفاضة الأولى في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينيات القرن الماضي.

وتشكل السياسة الإسرائيلية لتدمير المنازل الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الكلية للتشريد التي أدت إلى طرد ٨٠٪ من الفلسطينيين من الأراضي التي أصبحت معروفة الآن بإسرائيل؛ ويعيش نصف العدد الكلي للسكان الفلسطينيين (القاطنين في المناطق المحتلة) محتجزين في وطن مقطوع الأوصال، بينما يستمر ملايين اللاجئين في العيش في وهن وضعف في المخيمات، بينما يجد «عرب إسرائيل» - المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل - أن وضعهم يتعرض للخطر بازدياد.

«لا يوجد مكان في بلادنا إلا لليهود، ويجب أن نقول للعرب: اخرجوا! وإذا لم يوافقوا، وإذا قاوموا، فيجب أن نخرجهم باستخدام القوة»
بروفسور بن صهيون دينور، أول وزير للتعليم في إسرائيل، من كتاب تاريخ الهاغاناه (١٩٥٤)

إن تدمير المنازل كان من صميم طريقة إسرائيل في التعامل مع «مشكلة العرب» منذ فكرة إقامة الدولة، حيث قامت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٤ بتدمير ٤١٨ قرية فلسطينية على نحو منظم - أي ٨٥٪ من القرى الفلسطينية، وكانت عمليات التدمير هي لب العملية الأوسع للتشريد (التي أطلق عليها الإسرائيليون لقباً أخف وطأة وهو «النقل»). وتعمل سياسة تدمير المنازل على حصر الفلسطينيين في جزر صغيرة أو أنها تستخدم لتعزيز «الأمن» الإسرائيلي،

فتاة فلسطينية تبحث ضمن حطام منزلها في نابلس



والمواطنين العرب واليهود، واليهود الأوروبيين واليهود الشرق أوسطيين، والطبقة العاملة والطبقة المتوسطة، والمتدينين والعلمانيين، وأصبح الإسرائيليون في الانعزال عن العالم بازدياد. وحتى الشباب والشابات الإسرائيليون يتم تجريدهم من إنسانيتهم بإرسالهم كجنود لطردهم العائلات الفلسطينية من منازلهم، وحتى جمال الأرض يتم تدميره حيث تسارع السلطات لبناء أحياء سيئة المظهر ومنتشرة بغير انتظام وطرق سريعة ضخمة من أجل «المطالبة» بالأراضي قبل أن يزحف إليها الفلسطينيون مرة أخرى. إن فلسفة الجمال، وحقوق الإنسان، والاهتمام البيئية، والتعليم والعدالة الاجتماعية لا يمكن أن يتواجدوا مع التشريد والاحتلال، و«إسرائيل المحصنة»، كما نطلق عليها، مركزة بالضرورة على ثقافة القوة والعنف والفظاظة.

إن الجرافة تستحق أن تتقلد مكانها الصحيح إلى جانب الدبابة كرمز لعلاقة إسرائيل مع الفلسطينيين - الدبابة رمز «لقتال إسرائيل من أجل وجودها» وبسالها في ساحة الحرب، والجرافة رمز للجانب السفلي المظلم لمشروع إسرائيل المستمر في تشريد الفلسطينيين تماما من البلاد.

جيف هالبر هو منسق في اللجنة الإسرائيلية ضد تدمير المنازل، وهو أستاذ علوم الإنسان بجامعة بن غوريون، في بئر السبع، في إسرائيل، وبريده الإلكتروني: icahd@zahav.net.il

اللجنة الإسرائيلية ضد تدمير المنازل www.icahd.org هي مجموعة سلمية للتصرف المباشر وتقاوم هدم إسرائيل للمنازل الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وبناء الطرف الاتفاقي، وسياسات «الإغلاق» و«العزل». وتشمل اللجنة على أعضاء من منظمات سلام وحقوق إنسان إسرائيلية كثيرة، ويتم تنسيق عملها مع المنظمات الفلسطينية المحلية. وتساعد اللجنة الفلسطينيين على تقديم إدعاءات لدى الشرطة، وفي التعامل مع السلطات الإسرائيلية، وفي ترتيب المساعدة القانونية وعمها ماليا، والتعامل مع الصدمات بلاء الحياة تحت الاحتلال. وتعمل اللجنة على تعبئة الإسرائيليون والفلسطينيين لإعادة بناء المنازل المهدامة كشكل من أعمال مقاومة.

يصرخون ويلوحون ببنادقهم أثناء دخولهم إلى غرف معيشة العائلات دون خوف من المسائلة، ويأخذون الصور، أو يتسلقون إلى أسطح المنازل أو يفتشون في المنزل أو الفناء، ويهينون الكبار ويروعون الأطفال.

وفي الوقت الذي تمتلك في كل الدول والمدن أنظمة تخطيط، وآليات تقسيم المناطق وآليات التنفيذ، تعتبر إسرائيل هي الدولة الغربية الوحيدة والقدس هي المدينة الوحيدة اللتان يرفضان على نحو منتظم إصدار تصاريح البناء ويدمران منازل مجموعة قومية بعينها. وتلك الأفعال التي تذكرنا بجنوب أفريقيا في عهد التمييز العنصري والصرع في كوسوفو تنتهك العهد الدولية لحقوق الإنسان انتهاكا واضحا.

● بموجب أحكام لاهي لسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة، مطلوب من إسرائيل كقوة محتلة أن تحمي السكان الفلسطينيين وأن تضمن احتياجاتهم.

● ينص الإعلان الدولي لحقوق الإنسان على أنه «لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته. ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن» (المادة ٢٥، ١)

● والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «يعترف بحق كل فرد بالحصول على مستوى ملائم للحياة ... بما فيه الطعام، والملبس، والسكن المناسب» (البند ١١، ١)

● العهد الدولي الخاص بإنهاء كافة أشكال التمييز العرقي يلزم الدول الأطراف «على ضمان حق كل فرد في المساواة أمام القانون، بدون تمييز للجنس أو اللون أو القومية أو الأصل العرق ... وخاصة حق السكن» (البند ٥)

● الإستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠، التي تبنتها الجمعية العامة في الأمم المتحدة (القرار ١٨١/٤٣، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨) تعلن «إن الحق في المسكن المناسب يعترف به مجتمع الأمم عالميا، و[يجب على] الحكومات أن تقبل بالالتزام الأساسي لحماية المنازل والأحياء وتحسينها، بدلا من إلحاق الضرر بها وتدميرها».

إن الخوف من احتمال ثورة النازحين مرة أخرى للمطالبة بإرثهم تمنع الإسرائيليون من التمتع بثمار سلطتهم، وسيطرت الرهبة المتزايدة من الأجانب والتعصب الديني-القومي على البلاد، وأصبح الاستقطاب يميز العلاقات بين اليمين واليسار،

ن الكثير من آلف الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة الذين يواجهون تدمير مساكنهم «غير القانونية» بدءوا البناء خلال السنوات الأولى لعملية أوسلو في أواسط تسعينيات القرن الماضي، وبعد أن تشجعوا باحتمالات انتشار السلام، عاد الكثير منهم إلى بلداتهم وقراهم الأصلية واستثمروا أموالهم في منازل جديدة، وفي ذلك الوقت اعتقد الجميع أن سياسة تدمير المنازل قد تتوقف، وبالفعل أوحى إليهم الإدارة المدنية ليعتقدوا أنه بما أن معظم الأراضي سيتم تسليمها للفلسطينيين فإنهم لن يواجهوا أي مشكلة من مشاكل التدمير - حتى وإن لم تتغير سياسة التدمير بشكل رسمي.

واليوم يوجد أكثر من ٢٠٠٠ أمر بالهدم لم يتم تنفيذها، ويأتي يوم تنفيذ الأوامر دون تحذير، كما يبدو أن عمليات التدمير عند حدودها تتم بشكل عشوائي، وعادة ما تأتي طواقم الهدم بصحبة الجنود والشرطة وموظفي الإدارة المدنية في الصباح الباكر مباشرة بعد أن يغادر الرجال إلى أماكن عملهم، وفي بعض الأحيان، ولكن ليس دائما، يتم منح العائلات ساعة من الزمن ليقوموا بإخلاء المنزل من متعلقاتهم قبل أن تشرع الجرافات في عملها. وبما أن بعض أفراد العائلة والجيران يقومون عادة ببعض أعمال المقاومة - أو الاحتجاج على الأقل - يتم إخراجهم من المنزل باستخدام القوة، وأنداك تقوم طواقم الهدم (وهم غالبا ما يكونوا عمال ضيوف أجانب) بإلقاء ممتلكاتهم خارج المنزل. وبالإضافة إلى هدم المنزل، يشكل تدمير ممتلكاتهم الشخصية مصيبة مالية خطيرة - ناهيك عن المعاناة العاطفية للأناس الذين يشاهدون ممتلكاتهم الشخصية وهي تتحطم ويلقى بها تحت المطر والشمس والتراب. وبعد ذلك تبدأ الجرافات بعملها في هدم المنازل، وتستغرق ما بين ساعة إلى ست ساعات على حسب حجم المنزل، وأحيانا تتم مقاومة عملية الهدم وسط عنف جم حيث يتعرض الناس للضرب والسجن والقتل أحيانا، كما يتعرضون دائما للإهانات والتذليل.

ويتم الإشراف على العمل من قبل شخص من السلطات الحكومية المختصة (الإدارة المدنية في المناطق الفلسطينية المحتلة أو بلدية القدس أو وزارة الداخلية في القدس)، ومشرفو الإدارة المدنية، الذين هم في غالبيتهم من المستوطنين، معروفون بقسوتهم ووحشيتهم على وجه الخصوص، ولهم دور كبير في الحرب التخوييف النفسية التي هي جزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط والتنفيذ، حيث أن سياراتهم الجيب البيضاء من نوع تويوتا، التي تصحبها المركبات العسكرية دائما، تدب الرعب عندما تشق طريقها عبر القرى بحثا عن دلائل على «مخالفات» البناء، وهم غالبا ما يسرعون متجهين نحو أحد المنازل، ويكبجون فرامل سياراتهم بقوة، ويقفزون منها وهم